اقتصاد

الحكومة تدعم شحن الصادرات بـ١٠ بالمئة من كلف الشحن البري

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: خطوة هامة تدعم المصدّرين وتحفز الصناعيين

| هناء غانم

أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات برنامج دعم شحن الصادرات الصناعية من تاريخ ٣/١ لغاية ٢٠٢٤/٥/٣١، وذلك بناء على موافقة رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم /٦/ لعام ٢٠٢٤.

وحدد البرنامج الآلية التنفيذية لبرنامج دعم شحن الصادرات الصناعية وفق مايلي: بداية يمنح المنتجون المصدرون لكل المنتجات الصناعية(منتج نهائي) سورية الشكل التالي:منح دعم بنسبة ١٠ بالمئة من كلف الشحن البري والبحري للصادرات الصناعية للمُنتج المُصدر فقط بالليرات السورية حسب معدل التحويل المدون ضمن البيان الجمركي للبضاعة المصدرة في حال كانت جميع الوثائق المطلوبة باسمه ومنفذة خلال فترة البرنامج. كما يقدم الدعم للبضائع المُصدّرة من المنتج المُصدر سواء تم تصديرها بطرق الشحن البري أم البحري.

وتحدد المستندات والوثائق المطلوبة للحصول على دعم شحن المنتجات الصناعية لعام ٢٠٢٤ بما يلي: استمارة اشتراك للمُنتج المُصدر في برنامج دعم الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير لعام ٢٠٢٤ (موقعة) لكل شحنة مصدرة وفق النموذج المعتمد لدى الهيئة، مع تعهد واحد من المنتج لكامل الاستمارات المقدمة يؤكد فيه صحة البيانات والمعلومات والوثائق المقدمة من قبله وعلى مسؤوليته الشخصية تحت طائلة المساءلة القانونية، إضافة إلى صورة عن السجل الصناعي أو الحرفة الصناعية لعام ٢٠٢٤ مصدقة من مديرية الصناعة المعنية متضمناً نوع النشاط الصناعي.

كما يطلب فاتورة تجارية للمواد المُصدرة من الصناعي مصدقة من إحدى الغرف (الصناعية- الزراعية- التجارية) متضمنة المواد المصدرة ووزن الشحنة وقيمة المواد المُصدرة. مع صورة عن شهادة المنشأ مصدقة من إحدى الغرف (الصناعية- الزراعية- التجارية) متضمنة اسم المُنتج. وصورة عن بوليصة الشحن مصدقة من الوكالة الملاحية في حال الشحن البحري. إضافة إلى شهادة جمركية /النسخة الأصلية/، حسب النموذج المعتمد لدى المديرية العامة للجمارك مدون عليها رقم تأشيرة المرور وتاريخها. مع نسخة عن البيان الجمركي مختوم من قبل الأمانة الجمركية(الختم الدائري للأمانة) يوضح أصناف البضائع المصدرة فعلياً، مع إدراج رقم السيارة في حال الشحن البري. وتحدد فترة تنفيذ البرنامج من١/٣/٢٠٢٤ ولغاية٣١/٥/٢٠٢٤، ويحدد تاريخ ٢٠٢٤/٧/٣١ آخر موعد لاستكمال استلام الوثائق المطلوبة لصرف الدعم.

ويجب أن تكون الوثائق سواء البيان الجمركي – بوليصة الشحن– الشهادة الجمركية محررة خلال فترة تنفيذ البرنامج وتقبل الشهادة الجمركية المنظمة خلال الفترة المحددة لاستلام واستكمال الوثائق. ويعتبر تاريخ تأشيرة المرور المدونة على الشهادة الجمركية بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٣١ هو آخر موعد لاستحقاق الدعم عن البضائع المُصدرة من الصناعي المنتج للمواد.

ويتقدم الراغب بالاستفادة من البرنامج أو من ينوب عنه إلى الهيئة /الديوان العام/ بالاستمارات المعتمدة لبرنامج الدعم مرفقاً بالوثائق المحددة في المادة الثانية من هذه الآلية ويحدد سقف الدعم الممنوح بنسبة ١٠ بالمئة والذي يتم على أساسه احتساب الدعم كما يلي: – /٢٥/ طناً للسيارة الواحدة بالنسبة للشحن البري، – /٢٣/ طناً للحاوية قياس /٤٠/ قدماً بالنسبة للشحن البحري، –/١٦/ طناً للحاوية قياس /٢٠/ قدماً بالنسبة للشحن البحري. وفي حال كان الوزن أقل من الوزن المحدد فيما سبق فيتم احتساب الدعم على أساس الـ«كلغ» المُصدر.

ويتم استبعاد الاستمارات المقدمة من المُنتج المُصدر للاستفادة من هذا البرنامج المحدد بالفترة ما بين ٢٠٢٤/٣/١ لغاية ٢٠٢٤/٥/٣١، في حال تزامن مع تقدمه للاستفادة من برنامج حوافز التصدير لعام ٢٠٢٤.

كما تقوم مديرية الجمارك العامة بإعلام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بالشحنات المُعادة أو المرتجعة لسبب ما خلال فترة البرنامج ومطابقة البيانات والشهادات الجمركية المقدمة من الصناعي للحصول على الدعم على برنامج (الأسكودا) وذلك للتأكد من إتمام العملية التصديرية خلال فترة البرنامج قبل عملية صرف مبلغ الدعم. وتبقى صحة الوثائق المقدمة من المُنتج المصدر والمطلوبة بموجب المادة /٢/ من هذه الآلية للحصول على الدعم على مسؤوليته الشخصية وعلى مسؤولية جهة التصديق على الوثائق.

ويبالوقت نفسه تقوم مديرية صندوق دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بدراسة وتدقيق الوثائق المقدمة إليها من الراغبين بالاستفادة من البرنامج، تمهيداً لإعداد أوامر الصرف أصولاً.

كما وتصرف مبالغ الدعم المستحقة للمُنتج المُصدر عن بضائعه المُصدرة بعد التأكد من مطابقة كل المعلومات والبيانات الواردة في الوثائق المقدمة من الصناعيين وفق هذه الآلية، بموجب أمر صرف وسند أصولي من مخصصات صندوق دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وتحويل مبلغ الدعم لحساب المستفيد وفق استمارة التسجيل في سجل الشركات لدى هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات.

وفي حال وجود مخالفة للتعليمات تطبق المادة رقم /١٥/ من القرار رقم /٢٨/م.و تاريخ ٢٠١٦/٥/١٩ المتضمن النظام المالي لصندوق دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، وتتم مطالبة المستفيد بإعادة مبلغ الدعم المصروف له في حال وجود شحنات معادة أو مرتجعة تم صرف الدعم على أساسها.

وحول أهمية القرار قال رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري في تصريح لـ«الوطن»: إن القرار هو تحفيز للصناعي أولاً وأخيراً، مبيناً أن توجه الحكومة لدعم التصدير يعتبر خطوة مهمة لدعم الصناعيين.

وأبدى المصري تفاؤله بهذا القرار لكونه يخفف من الضغط على الصناعي ويشجعه على تنشيط التصدير بشكل أكبر خاصة في ظل ارتفاع أجور الشحن.. وارتفاع أسعار الكهرباء.

وأفاد المصري بأن القرار هو من نتائج عمل زيارة الوفد الوزاري إلى حلب مؤخراً وبناء على طلب من اتحاد غرف الصناعة، حيث تم التأكد على ذلك خلال اجتماع مع الحكومة وتقديم المقترحات والمشكلات التي يعاني منها الصناعيون سواء بالعملية الإنتاجية أم بالعملية الصناعية أم التصديرية، وتم التأكيد بأن الصناعي يحتاج للدعم بالشحن أو المعارض سواء التخصصية أم الدولية وغيرها، موضحاً أن الدعم الحكومي للإنتاج والصادرات سوف يساهم في النهوض بالصناعة الوطنية وتعزيز التنافسية للصناعات السورية.

سرقة مستودع الواردات في أمانة جمارك نصيب

مصدر جمركي لـ«الوطن»: سرقة ٤٠٠ إطار سيارات ومواد أخرى بقيمة مليار ليرة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في جمارك أمانة نصيب الحدودية مع الأردن لـ«الوطن» عن سرقة مستودع الواردات في الأمانة وأهم البضائع والمسروقات نحو ٤٠٠ إطار (عجلة) لسيارات سياحية ودراجات نارية تم حجزها خلال الفترة الماضية جراء عدم تطابق البيان الجمركي مع عدد الإطارات (الدواليب) الفعلي.

ويفيد المصدر أن التقديرات الأولية لقيمة المسروقات تتجاوز مليار ليرة، على حين أوضح أن الإجراءات التحقيقية في الحادثة أسفرت حتى الآن عن توقيف عدة أشخاص من العاملين في الجمرك منهم ٢ من أمناء المستودعات على حين تطال التحقيقات عدداً واسعاً من الإداريين والخفراء خاصة المكلفين بمهام الحراسة.

وأوضح المصدر أن هذه الحادثة (سرقة المستودع) تحتاج إلى الدخول للمستودع ونقل وترحيل المسروقات خارج الحرم الجمركي وهو ما وضع الكثير من التساؤلات حول قدرة الفاعلين على الوصول للمستودع وتنفيذ عملية السرقة.

ويبدو أن حادثة السرقة لمستودع الواردات في الأمانة يضاف لملف التزوير والمخالفات في أمانة نصيب والذي تم التحقيق به مع العشرات من العاملين في الأمانة من مختلف المهام الجمركية وأسفر عن كف يد أكثر من ٣٠ شخصاً من الذين تم التحقيق معهم.

وتمثل أمانة نصيب أهمية خاصة لجهة موقعها واعتبارها البوابة الأهم لحركة التبادلات التجارية والشحن والترانزيت، حيث بين المصدر أن حركة الشحن جيدة خلال الفترة الحالية قياساً مع العام الماضي، متوقعاً ارتفاع وتيرة التبادلات التجارية مع الأشهر المقبلة التي تتزامن مع نضوج العديد من المحاصيل الزراعية التي يتم تصدير جزء منها عبر أمانة نصيب، على حين تقتصر حالياً حركة الشحن والصادرات عبر أمانة نصيب على بعض المحاصيل الزراعية والصناعات البسيطة.

وتتركز حركة الواردات في توريد حبيبات البلاستيك وألواح الطاقة الشمسية وبعض مستلزمات الصناعات المحلية وسط حالة تشديد على تبسيط الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع وإدخالها أو إخراجها عبر الأمانة.

إعفاء المدن الصناعية من التقنين الكهربائي

معاون وزير الكهرباء لـ«الوطن»: شركات مساهمة لتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة تبصر النور قريباً

| جلنار العلي

أكد معاون وزير الكهرباء لبحوث الطاقة والجودة أدهم بلان في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة تقدم كل الدعم الممكن للمدن الصناعية لضمان استمرارية عمل المنشآت بها، مبيناً أنه تم اتخاذ قرار منذ فترة لإعفاء هذه المدن من التقنين الكهربائي بالكامل، وتغذيتها بالكهرباء على مدار الـ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع، بعد أن كان التقنين المطبّق عليها خلال العام الماضي يمتد من الساعة الثالثة ظهراً يوم الخميس وحتى الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد من كل أسبوع.

وفي سياق متصل، أشار بلان إلى أن الوزارة تشجع إقامة مشاريع للطاقات المتجددة بالمدن الصناعية، إذ يجب أن تقوم كل منشأة تمتلك المكان المناسب بتغطية جزء من احتياجاتها من الطاقة الشمسية، ما يساعد على تأمين الطاقة وتوفرها، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمارات يعد جيداً ويوفّر من فاتورة الكهرباء التي تدفعها المنشأة نتيجة استهلاكها منها، لذا في حال وجود المساحة كأسطح ومنغارات فإن هذه المشاريع تعد ذات جدوى اقتصادية كبيرة للمنشأة، وخاصة أن السطوع الشمسي في سورية يعد جيّداً جداً، أي من الضروري تعميم هذه المشاريع على كل المنشآت داخل المدن الصناعية.

ووصف معاون الوزير الإقبال على هذه المشاريع بأنه كبير، لافتاً إلى أن هناك جزءاً كبيراً من المنشآت قامت بتركيب منظومات طاقة شمسية.

وتابع: «كما نشجع حالياً على إنشاء شركات مساهمة حيث يتم تخصيص منطقة مناسبة لإنشاء مشروع لتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة، ليسهم أصحاب المنشآت والمصانع بهذه الشركات من خلال امتلاك أسهم بها، والحصول على حصصهم من منتج هذه الشركات لتغذية منشآتهم، وهذا الأمر يتم العمل عليه حالياً»، متوقعاً أن تبصر هذه الشركات النور قريباً، بسبب الواقع الكهربائي التي تمر به البلاد.

يشار إلى أن وزارة الكهرباء كشفت في تقريرها السنوي لعمل صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة لـعام ٢٠٢٣ أن عدد مشاريع الطاقة المتجددة المنفذة بتمويل الصندوق والمصارف بلغ ٣٤٦٩ مشروعاً، وذلك في القطاعات المنزلية والزراعية والاقتصادية، بقيمة تصل إلى ما يقارب ١٦٤,٧ مليار ليرة، في حين بلغ عدد المتقدمين الكلي الراغبين بالحصول على دعم الصندوق ٣٥,٨ ألف متقدم، أحيل منهم نحو ١٤,٦ ألف متقدم إلى المصارف، في حين بلغت الكتلة المالية لكل الإحالات المحولة لتلقي الدعم المتمثل بالقروض ودعم الفوائد إلى أكثر من ٤٣٩ مليار ليرة، في حين وصل حجم الاستطاعة الكلية المركبة من الصندوق إلى ٨,٧ ميغا واط.

كما أكدت الوزارة في تصريحات سابقة لـ«الوطن»، أنها وضعت ضمن إستراتيجيتها الوصول إلى توليد ٢٥٠٠ ميغا واط من الطاقة الشمسية و١٥٠٠ ميغا واط من الطاقة الريحية حتى عام ٢٠٣٠، وأنه يتم حالياً إجراء مفاوضات مع شركات عدة لإقامة مشاريع توليد الكهرباء بالطاقة الريحية، وسيتم تقديم تسهيلات كبيرة لتشجيع الاستثمار بهذا المجال، وذلك نظراً لوجود توجه عالمي لتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة تحت ما يسمى «التحول الطاقي»، نتيجة لتقلبات أسعار الوقود الأحفوري والبصمة الكربونية التي تؤثر في المناخ والبيئة بشكل عام نتيجة للاستهلاك الجائر للوقود الأحفوري، إضافة إلى التغير المناخي والبيئي الذي طرأ مؤخراً والذي تجلى في ظواهر عدة منها حرائق الغابات وتأخر قدوم فصل الشتاء في سورية، ناهيك عن صعوبة تأمين الطلب على الطاقة بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية.

٧٠ بالمئة من المواد الممنوعة من الاستيراد تدخل البلد تهريباً

عضو «غرفة تجارة»: من حق الجمارك مداهمة المحال التجارية لكن بعد تبليغ «الغرفة»

| رامز محفوظ

قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن الجمارك تعمل بموجب نص قانوني ينص على أن مكافحة التهريب واجب عليها، ونحن كتجار ضد التهريب جملة وتفصيلاً ولسنا معه بالمطلق، إلا أن المشكلة الأساسية والدائمة هي محاولة مكافحة التهريب فقط وعدم معالجة السبب بانتشاره.

ورأى حلاق أن السببين الرئيسيين لانتشار التهريب هو تخفيض حجم الاستيراد من جهة والأهم هي الرسوم الجمركية المرتفعة لبعض المواد التي أدت إلى قيام البعض بتهريبها، ودائما كتجار نتحدث مع المالية بهذين السببين ونتمنى من المعنيين أخذهما بالحسبان.

وأشار إلى أن هناك ما بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من المواد الممنوعة من الاستيراد تصل إلى البلد عن طريق التهريب والمشكلة أن هذه المواد تهرب بموصفات وأسلوب تهريب خاطئ، فعلى سبيل المثال يوجد مواد طبية يتم تهريبها بطرق وأساليب غير صحيحة تؤدي إلى فقدان جودتها وفاعليتها الطبية مثل أن يتم وضعها في أماكن قريبة من جهة المحرك في السيارة وهذا الأمر يؤذي هذه المواد والمشكلة أن الزبون لا يعلم أن هذه المواد تأثرت لذا لابد من معالجة السبب في انتشار التهريب أكثر من محاربته، وأوضح الحلاق أنه من حق دوريات الجمارك مداهمة المستودعات والمحال التجارية في حال وصلت لهم إخبارية بوجود مهربات فيها لكن ما طالبنا به خلال الاجتماع الأخير مع وزير المالية أن تتم المداهمة بمعرفة غرف التجارة وأن يتم تبليغها بشكل دائم عند دخول دوريات الجمارك وذلك من أجل الوقوف على الحقيقة.. ولسنا تجاوباً من المالية لهذا الطلب.

وبالنسبة للبيانات الجمركية المنتهية الصلاحية بين الحلاق أن النقطة التي اعتبرت منطقية بالحوار مع وزارة المالية أنها قبلت بدراسة كل حالة من البيانات الجمركية المنتهية الصلاحية على حدة، فعلى سبيل المثال هناك البعض عندهم قطع غيار سيارات بيانها الجمركي عام ١٩٩٠ وهذه الحالة يتم دراستها من المالية مع خبراء المهنة ومن ثم يتم التأكيد إن كان هناك موافقة على هذه الحالة أم لا وفي حال عدم الموافقة على البيانات الجمركية المنتهية الصلاحية لبضاعة ما يتم اعتبارها مهربة.

وأكد الحلاق أنه تم اقتراح عدة مقترحات خلال الاجتماع مع الوزير ومن ضمنها أن يتم تمديد مدة تسجيل البيانات للتاجر وذلك لأن التاجر يتأخر أحياناً بتسجيله في الفترة ما بين ٣١ كانون الأول من كل عام و٢ كانون الثاني من العام التالي وفي هذه الحالة يطلب منه تقديم وثائق كاملة جديدة في حال التأخر لغاية ٢ كانون الثاني.

ولفت إلى أنه تم التوجيه من وزير المالية ومدير عام الجمارك أن يؤخذ هذا الموضوع بالحسبان بحيث يتم قبول الوثائق السابقة خلال مدة ١٥ يوماً أو أكثر في العام الجديد، كما تم الحديث عن التأخر في إجراءات التخليص الجمركي للبضائع التي كانت تتم سابقاً خلال يومين أو ثلاثة أيام، أما اليوم فقد أصبحت إجراءات التخليص الجمركي تأخذ ٧ أيام وهذا الأمر يؤدي إلى دفع غرامات تأخير للحاويات تذهب لشركات خارجية واقترحنا أن يتم الإسراع بإجراءات التخليص الجمركي وتخفيض الغرامات ضمن الشروط والمعايير الموضوعة من المالية.

فتح السقوف يحتاج لصك تشريعي

معاون وزير المالية لـ«الوطن»: ٢٧٩ ألف ليرة الحد الأدنى المعفى من الضريبة

| الوطن

أوضح معاون وزير المالية منهل هناوي أن تنفيذ الزيادة على الأجور، وفق المرسومين الأخيرين ستنفذ على رواتب وأجور شهر آذار المقبل التي تصرف مع نهاية الشهر الجاري.

وحول فتح السقوف (للعاملين الذين لم يعودوا مستفيدين من الترفيعات الدورية) بين أن ذلك يحتاج لصك تشريعي لكن السقوف الحالية تم رفعها حكماً بما يكافئ قيمة الزيادة /٥٠ بالمئة/ وعلى التوازي مع ذلك سيتم رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل ليصبح معادلاً لراتب تعيين عامل من الفئة الخامسة بعد الزيادة (٢٧٩ ألف ليرة) بدلاً من الحد الأدنى المعفى سابقاً (قبل زيادة الرواتب والأجور) والذي كان يحدود ١٨٥ ألف ليرة.

وأوضح أن المرسوم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ منح مرونة في التعامل مع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل لجهة ربطه هذا الحد بما يعادل الحد الأدنى العام للأجور المحدد للعاملين بالقطاع العام.

وتعد هذه الزيادة على الرواتب والأجور هي الثانية خلال الأشهر الستة الأخيرة حيث نص المرسومان الخاصان بزيادة الرواتب والأجور والمقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين من العسكريين والمدنيين.

على أن الزيادة تشمل المشاهرين والمياومين والمؤقتين، سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين أم بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أو بموجب صكوك إدارية، وكذلك العاملين على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول.

ويستفيد من الزيادة المستحقون عن أصحاب المعاشات التقاعدية وتوزع عليهم وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها وأصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئي من المدنيين غير المتحقين بعمل ولا يتقاضون معاشاً آخر من أي جهة تأمينية.

وكان وزير المالية كنان ياغي أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن الهدف من زيادة الرواتب هو الحفاظ على القوة الشرائية للعاملين في الدولة، وأن الهم الدائم للحكومة هو تحسين المستوى المعيشي للمواطن وهو الاعتبار الأكبر لديها وهي تسعى دائماً حسب توافر الموارد لتحسين الدخول والأجور، مشيراً إلى أن سعر الخبز الجديد لا يعادل ٧ بالمئة من إجمالي هذه الكتلة وبالتالي لا توجد علاقة بين رفع أسعار الخبز وبين زيادة الرواتب.